



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة

دراسة تحليلية مقارنة

جوليا عمران محمد أبو صبيح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة

دراسة تحليلية مقارنة

إعداد:

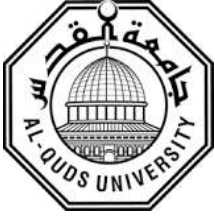
جوليا عمران محمد أبو صبيح

بكالوريوس قانون، جامعة القدس، فلسطين

ألمشرف: د. نائل طه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون الجنائي
من كلية الحقوق / عمادة الدراسات العليا/جامعة القدس

1440هـ / 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج القانون الجنائي

إجازة الرسالة
الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة
دراسة تحليلية مقارنة

اعداد الطالبة: جوليا عمران محمد أبو صبيح

الرقم الجامعي: 21510590

المشرف: د. نائل طه

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/ 7/13 من اعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:.....	د. نائل طه	1- رئيس لجنة المناقشة :
التوقيع:.....	د. عبدالله ناجرة	2- ممتحناً داخلياً:
التوقيع:.....	د. محمد اشتية	3- ممتحناً خارجياً:

القدس - فلسطين

2019/هـ/1440م

الاهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من علمتني الحب والحنان

إلى رمز الحب ويلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي

هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و

وأحبوني اصدقائي

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أية جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة علمية علّيا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: جوليا عمران محمد ابو صبيح

التوقيع:.....

التاريخ: 2019 / 7 / 13

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم

أتوجه بالشكر والتقدير الى الدكتور نائل طه مشرف هذه الرسالة على ما قدمه لي من توجيهات ورعاية فكان نعم الموجه والمشرف.

كما أتوجه بالشكر الى الدكتور محمد اشتية ممتحناً خارجياً والى الدكتور عبدالله ناجرة ممتحناً داخلياً على رعايتهم وتوجيهاتهم القيمة.

المخلص:

ان فكره الحياة الخاصة تعد من اهم حقوق الانسان بشكل عام، والحقوق اللصيقة بالإنسان بشكل خاص.

ان طبيعة فكره الحياة الخاصة بأنها طبيعة مرنة ومتغيره وفق العادات والتقاليد، والزمن والمكان والأشخاص، فتختلف الحماية لحرمة الحياة الخاصة باختلاف الزمن والمكان بالإضافة الى اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في كل بلد، فقد حرصت كل من التشريعات الوطنية والدولية بالإضافة الى المؤتمرات الدولية على توفير الحماية لحرمة الحياة الخاصة.

ان التطور المستمر والغير محدود للتقدم العلمي والتكنولوجي ادى الى ظهور جرائم مستحدثه لم تكن معروفة من قبل، والأمر الذي ادى الى زيادة المخاطر على حرمة الحياة الخاصة. كان لا بد من التشريعات سن قوانين لحماية حرمة الحق في الحياة الخاصة مقابل هذا التطور التكنولوجي.

وقد عالجت الرسالة الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة وأهمية الحماية للأفراد والمجتمع، وكيفيه اختلاف حمايتها بحسب اختلاف المكان والزمن، واعتمادها على العادات والتقاليد السائدة في كل دولة، وتحقيق التوازن ما بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والحفاظ عليهما مجتمعين أو منفردتين.

وقد تناولنا دور المشرع الفلسطيني في حماية حرمة الحياة الخاصة، سواء كان دوره في حماية حرمة المسكن او حياه الاشخاص مثل المحادثات الشخصية والبرقيات والبريد الالكتروني وغيرها. وقد تناول قانون العقوبات الاردني رقم 16 لسنة 1960 النافذ في فلسطين جرائم كل من يتعدى على حرمة الحياة الخاصة.

وقد صدر مؤخرا في فلسطين قرار بقانون الجرائم الالكترونية رقم 10 لسنة 2018 الذي يقوم بدوره بحماية الجرائم التي تقع على حرمة الحياة الخاصة.

Criminal Protection For The Inviolability of Private Life

Comparative analytical study

Prepared by : Julia Omran Mohammad Abu Sbeih

Supervisor : Dr. Nail Taha

Criminal Protection For The Inviolability of Private Life

ABSTRACT:

The idea of private life is one of the most important human rights in general, and human rights in particular.

The nature of the idea of private life as a flexible and changing nature according to the customs and traditions, time, place and people, the protection of the privacy of life varies according to the time and place in addition to the different political, economic and social system prevailing in each country, both national and international legislation in addition to international conferences to provide Protection of privacy.

Due to the continuous and unlimited development of scientific and technological progress led to the emergence of new crimes that were not previously known and which led to increased risks to the deprivation of private life. It was necessary for legislation to put laws in place to protect the right to private life in return for this technological development. In this letter we dealt with the criminal protection of the deprivation of private life and the importance of protection for individuals and society, and how to protect them according to the difference in place and time and their dependence on the customs and traditions prevailing in each country. Balancing between the interests of the individual and his or her community and keeping them together or alone.

We talked about the role of the Palestinian legislator in protecting the inviolability of private life, whether its role in protecting the sanctity of the

house or the lives of people from personal conversations to telegrams and e-mail. The Jordanian Penal Code No. 16 of 1960, which is in force in Palestine, dealt with the crimes of anyone who violates the prohibition of private life.

Recently, a decision was issued in Palestine on the Electronic Crimes Law No. 10 of 2018, which in turn protects crimes against the inviolability of private life.

الفصل التمهيدي:

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

ظهر الاهتمام بالحق في حرمة الحياة الخاصة باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان مع ظهور البشرية نفسها. ولأن هذا الحق يمثل أحد أهم عناصر استقرار المجتمعات وإحلال الأمن والأمان فيها، فقد استحوذ على اهتمام أساتذة القانون والفقهاء منذ القدم. فقد تناولت التشريعات والقوانين القديمة آليات ووسائل حماية هذا الحق دون التطرق إلى مصطلح الحياة الخاصة بمعناه اللغوي والقانوني. ولعقود طويلة كان الاعتقاد السائد بأن ممارسة الحياة الخاصة تكمن في حماية المسكن، حيث يمارس الفرد حياته الخاصة بعيداً عن المتطفلين، وكان هذا الفهم في حينه مقبولاً لأن المسكن كان يشكل الحماية الأهم للفرد وعائلته.

وجاءت الديانات السماوية الثلاثة، وتحديداً الديانة الإسلامية لتتناول موضوع الحياة الخاصة بصورة مختلفة جذرياً عما تناولته التشريعات القديمة حيث أضفت بعداً ومعناً جديداً لهذا المفهوم. فقد حرمت

الشريعة الإسلامية الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة بقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا... }¹

ومع بزوغ فجر الثورة التكنولوجية وما رافقها من اختراعات علمية هائلة، جرى تغيير جذري على نطاق ومفهوم الحق في حرمة الحياة الخاصة. فقد أصبحت الحياة الخاصة للفرد بفعل اختراع الهاتف والكاميرات الرقمية والحاسوب والأقمار الصناعية وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة مكشوفة بصورة كبيرة وعرضه للانتهاك بشكل واسع، وهو ما دفع أساتذة القانون والمشرعين إلى إعطاء أهمية مميزة إضافية لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة. ومع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المرنة والتغير المستمر للحياة الخاصة للفرد وتأثيرها بطبيعة المعتقدات السياسية والدينية والفكرية والاقتصادية ومنظومة العادات والتقاليد، ناهيك عن الكثافة السكانية وطبيعة الحكم وما إلى غير ذلك، لا زالت الحاجة ملحة والمهمة كبيرة أمام المشرعين وأساتذة القانون في البحث عن آليات ووسائل جديدة لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة دون الإجحاف طبعاً بحق المجتمع في حماية أمنه واستقراره. فمن البديهي أن حق المجتمع أو الجماعة يعلو على حق الفرد ولكن دون الإخلال بكل تأكيد بالتوازن بينهما لصالح المجتمع أو لصالح الجماعة، فهناك حاجة ماسة جداً للتوازن بينهما وطغيان أحدهما على الآخر يعرض المجتمع بأكمله للتفتت. وعليه لا بد للمشرع من رسم الحدود الفاصلة قدر الإمكان بين حق المجتمع وحق الفرد، خاصة وأن هذه الحدود متداخلة مع بعضها البعض بشكل يصعب الفصل بينهما في الكثير من المواقع. ففي أي الحالات تستطيع السلطة التصنت على مراسلات المواطن وفي أي الحالات لا تستطيع؟ وفي أي الحالات تستطيع السلطة جمع بيانات شخصية عن المواطن وفي أي الحالات لا تستطيع؟ وإلى ما هنالك، وهو ما يستدعي نصوص قانونية وتشريعات حديثة توضح بقدر الإمكان الحدود الفاصلة بين حق المجتمع وحق الفرد دون طغيان أحدهما على الآخر.

أشرنا في السابق إلى أن التشريعات والقوانين القديمة والديانات السماوية الثلاثة اهتمت بحماية الحياة الخاصة للفرد، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظل التطورات التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المختلفة وظهر جوانب جديدة للحياة الخاصة لم تكن معروفة سابقاً، مما جعل الحياة الخاصة للفرد

(1) سورة الحجرات - الآية 12.

أكثر عرضة للانتهاك وهو ما دفع بالمشرعين لتحديث القوانين القديمة وسن قوانين ونظم جديدة قادرة بالحدود المعقولة على حماية الحياة الخاصة للفرد من الانتهاك.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أسانذة القانون بهذا الخصوص، فلا زالت التشريعات والقوانين الحديثة الإقليمية منها والوطنية والدولية تعاني من قصور في حماية الحياة الخاصة للفرد في ظل صعوبة حصر الجهات التي تقوم بجمع المعلومات الخاصة وأهمية خلق توازن بين أهمية المعلومات الخاصة وبين احتمالات انتهاك خصوصية الفرد وهو ما يستدعي المزيد من الجهد والعطاء من رجالات القانون لمنع التدخل في خصوصية الأفراد سواء كان هذا التدخل من قبل الدولة أو من قبل الأفراد أو المؤسسات غير حكومية.

أشرنا في السابق إلى أن التشريعات والقوانين القديمة والديانات السماوية الثلاثة اهتمت بحماية الحياة الخاصة للفرد، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظل التطورات التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة وأدواتها المختلفة وظهور جوانب جديدة للحياة الخاصة لم تكن معروفة سابقاً، مما جعل الحياة الخاصة للفرد أكثر عرضة للانتهاك وهو ما دفع بالمشرعين لتحديث القوانين القديمة وسن قوانين ونظم جديدة قادرة بالحدود المعقولة على حماية الحياة الخاصة للفرد من الانتهاك.

أهميه الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في جانب أول أهمية الحق في الحياة الخاصة للفرد في استقرار ونماء المجتمعات وتطورها من خلال استعراض ماهية الحياة الخاصة وتعريفها وتوضيح نطاقها والعناصر الأساسية التي تتشكل منها وطبيعتها القانونية والدور المناط بالتشريع لإحداث توازن بين حماية حق الفرد في الحياة الخاصة وحماية الأمن الوطني واستقرار المجتمع دون طغيان أحدهما على الآخر وتبحث في جانب ثانٍ ازدياد احتمالات انتهاك الحياة الخاصة للفرد بفعل وسائل التكنولوجيا الحديثة وطبيعة ومجالات هذه الانتهاكات وكيفية الحيلولة دون حدوثها وضرورة توضيح التشريع للمجالات أو الحالات التي يسمح فيها للدولة بالتدخل (الانتهاك) بالحياة الخاصة للفرد وفق مسوغات ونصوص قانونية غير ملتبسة وأين هو دور التشريع في الحد من الآثار السلبية للوسائل العلمية الحديثة على خصوصية الفرد، وتبحث في جانب ثالث المعاهدات والمواثيق الأممية والقوانين الوطنية والدولية التي تتناول

الحياة الخاصة وأهمية إحداث توازن وانسجام إن لم يكن توحيد فيما بينها، وتبحث في جانب رابع أهمية مواكبة التشريعات المتعلقة بالحياة الخاصة للفرد لتطورات التكنولوجيا وخطورة الاتكال على ما هو متوفر من قوانين وتشريعات على هذه الخصوصية.

باختصار شديد تتلخص أهمية هذه الدراسة في البحث عن وسائل وحلول جديدة لحماية حرمة الحياة الخاصة وتسليط الضوء على جزء من جوانب هذه الحياة التي ظهرت حديثاً بفعل تطورات التكنولوجيا الحديثة ولم يتم معالجتها أو التطرق لها سابقاً، وأيضاً تبيان أهمية الحياة الخاصة وعلاقتها العضوية بالمجتمع وحفظ توازنه وتأمين استقراره، والدور المناط بالمشرعين في البحث عن نظم قانونية جديدة لحماية الحياة الخاصة وتحديث وتطوير القائم منها.

أهداف الدراسة :

سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- 1- توضيح ماهية ونطاق الحياة الخاصة وسمات الجرائم الماسة فيها وتوضيح بعض الجوانب الجديدة للحياة الخاصة والتي ظهرت بفعل التطور التكنولوجي.
- 2- توضيح مواقف القوانين المقارنة من الجرائم الماسة بالحياة الخاصة للفرد وأثر ذلك في إضعاف الجهود الرامية إلى سن تشريعات جديدة تضمن حماية أفضل للحياة الخاصة للفرد.
- 3- التنبيه إلى أن القوانين والتشريعات القائمة غير كافية لحماية وصون الحياة الخاصة وأن الضرورة تتطلب البحث الجدي في وسائل وآليات جديدة لحماية الحياة الخاصة.
- 4- أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية بحماية الحياة الخاصة على الصعيدين المحلي والإقليمي لتعزيز وتمتين دورها في سن القوانين الكفيلة بمنع انتهاك حرمة الحياة الخاصة للفرد وأن هذا التعاون يصب أصلاً في مصلحة صون الحياة الخاصة.
- 5- توضيح خطورة تدخل السلطة والأفراد على حد سواء في الحياة الخاصة وأهمية إيجاد نظم وتشريعات تنظم هذا التدخل وحصره في الحدود الدنيا.

إشكالية الدراسة:

تواجه الدراسات المعنية بالبحث في الحياة الخاصة للفرد وحقه في الخصوصية ومن ضمنها هذه الدراسة العديد من الإشكاليات، خاصة في ظل تسارع وتيرة التطور التكنولوجي وما يرافقه من ازدياد في احتمالات انتهاك حرمة الحياة الخاصة والاتساع المضطرد في نطاق الحياة الخاصة، وظهور التشريعات القائمة بمظهر العاجز عن حماية هذه الحياة. وتتمثل الإشكالية الأولى في مدى كفاية القوانين والتشريعات القائمة على حماية الحياة الخاصة في ظل تطور وسائل الاتصالات وما نتجته من احتمالات لانتهاك هذه الحياة. وتتمثل الإشكالية الثانية في صعوبة الفصل بين حق الفرد بالحياة الخاصة وحق المجتمع أو الدولة في بسط الاستقرار والأمان والحفاظ على السلم الأهلي خاصة وأن هناك تزايداً غير مقبول كما تشير تقارير المنظمات الدولية في تدخل السلطة الحاكمة في الحياة الخاصة للفرد واستغلالها لوسائل التطور العلمي في الالتفاف على القوانين ومراقبة حركة الفرد لحظة بلحظه وتتمثل الإشكالية الثالثة في الطبيعة المرنة والمتغيرة لحق الفرد في الحياة الخاصة وصعوبة تحديد نطاق وحدود هذا الحق وظهور جوانب وعناصر جديدة لحرمة الحياة الخاصة وتتمثل الإشكالية الرابعة في ضعف التنسيق بين الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الحياة الخاصة للفرد وحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي في خلق انسجام وتوافق بين نصوص ومواد القوانين والتشريعات التي تعنى بالحياة الخاصة للفرد.

منهجه الدراسة :

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في بحث ودراسة الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة والجرائم الماسه بحرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الالكترونية الحديثة، كما سيتم اعتماد المنهج المقارن لبحث موقف بعض القوانين المقارنة كالقانون المصري والتشريعات الفلسطينية في هذا النوع من الجرائم.

خطه الرسالة :

سوف يتم تقسيم هذه الرسالة الى فصلين. الفصل الاول يتحدث عن الحماية الموضوعيه لحرمة الحياة الخاصة وقسم هذا الفصل الى مبحثين، ماهية الحياة الخاصة كمبحث أول، وأسس الحماية لحرمة الحياة الخاصة من منظور الاتفاقيات الدوليہ والمعاهدات كمبحث ثاني. اما الفصل الثاني فقد تحدثنا عن الحماية الاجرائية لحرمة الحياة الخاصة، وقسم هذا الفصل الى مبحثين , وقد تناولنا في المبحث الاول عن الجرائم الماسة في حرمة الحياة الخاصة، أما المبحث الثاني المسؤولية الجنائية والجزاء المترتبة على المساس بحرمة الحياة الخاصة.